Journal of Educational Sciences مجلة علوم التربية

الناشر: الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس
Publisher: Libyan Association for Curricula & Teaching Strategies
ISSN: 3104-9273 | ISSN-L: 3104-9265

"اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الليبي: العوائق الثقافية والاجتماعية واستراتيجيات التمكين المبتكرة"

(دراسة ميدانية على عينة من المسجلين بصندوق التضامن الاجتماعي بالجبل الأخضر)

"Inclusion of Persons with Disabilities into the Libyan Labor Market: Socio-Cultural Barriers and Innovative Empowerment Strategies"

(A Field Study on a Sample of Registered Individuals at the Social Solidarity Fund in Al-Jabal Al-Akhdar)

*** Jamila Abdel-Hadi Al-Senoussi**
Associate Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar

*** جميلة عبد الهادي السنوسي**
أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عمر المختار

* Corresponding Author: Jamila Abdel-Hadi Al-Senoussi
* الباحث المراسِل: جميلة عبد الهادي السنوسي

تاريخ الإستقبال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
Submission Date	Accepted Date	Publication Date
[2026/08/07]	[2026/09/15]	[2026/09/30]

Article DOI 10.66338/jes.

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العوائق الثقافية والاجتماعية والمؤسسية التي تحد من دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل المحلي بمدينة البيضاء وضواحيها، وتقييم انعكاساتها على فرص التمكين والتدريب والتوظيف، واقتراح استراتيجيات مبتكرة لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية. تنبع أهمية الدراسة من تبنيها للنموذج الاجتماعي للإعاقة ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل التشريعات النافذة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتصميم مختلط (كمي وكيفي)؛ حيث تكون مجتمع الدراسة من (2700) حالة مسجلة بالهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي - فرع الجبل الأخضر. وتكونت العينة الميدانية من (150) مفردة سُحبت بطريقة طبقية عشوائية استُجيب فيها لـ استمارة استبيان قيست بمقياس ليكرت الخماسي، مدعمة بـ (12) مقابلة شبه موجهة مع عدد من المسؤولين وأرباب العمل. أظهرت النتائج أن العوائق الثقافية جاءت في الملاحظة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.92)، تلتها العوائق الاجتماعية والمؤسسية

Abstract:

This study aims to diagnose the cultural, social, and institutional barriers that limit the integration of persons with disabilities into the local labor market in the city of El Bayda and its surroundings. It evaluates the impact of these barriers on opportunities for empowerment, training, and employment, and proposes innovative strategies to enhance their economic participation. The significance of this study stems from its adoption of the social model of disability and its support for national policies aimed at achieving social justice and activating legislation in force. The study adopted a descriptive-analytical approach with a mixed-methods design (quantitative and qualitative). The study population consisted of (2,700) registered cases at the General Authority for Social Solidarity Fund - Al Jabal Al Akhdar Branch. The field sample comprised (150) individuals selected via a stratified random sampling

CC BY 4.0

بمتوسط (3.78)، مما يؤكد أن التحدي الأساسي يعود للحواجز البنيوية والاتجاهات النمطية المجتمعية وليس للقصور الفردي. بينما سجل محور جاهزية التدريب والتمكين متوسطاً قدره (3.65)، في حين عكس مستوى الاندماج الفعلي في سوق العمل تدنياً بمتوسط (3.21). أوصت الدراسة بضرورة الإلزام التشريعي بتطبيق نسبة التوظيف المقررة قانوناً (5%)، وتبني حلول التحول الرقمي والتكنولوجيا التكيفية، وتطوير الشراكات التأهيلية مع القطاع الخاص.

method, who responded to a questionnaire evaluated on a five-point Likert scale. This was supplemented by (12) semi-structured interviews conducted with a number of officials and employers. The findings revealed that cultural barriers ranked first with a high mean score of (3.92), followed by social and institutional barriers with a mean score of (3.78). This confirms that the primary challenge stems from structural obstacles and societal stereotypes rather than individual impairments. Meanwhile, the axis of training and empowerment readiness recorded a mean of (3.65), whereas the actual level of integration into the labor market reflected a decline, scoring a mean of (3.21). The study recommended the necessity of legislative enforcement regarding the legally prescribed employment quota (5%), the adoption of digital transformation solutions and adaptive technology, and the development of vocational rehabilitation partnerships with the private sector.

الكلمات المفتاحية:

ذوو الإعاقة، الاندماج المهني، العوائق الثقافية، العوائق الاجتماعية، التدريب، صندوق التضامن الاجتماعي، المهني التوظيف الدامج.

Keywords:

Persons with Disabilities, Vocational Integration, Cultural Barriers, Social Barriers, Training, Social Solidarity Fund, Inclusive Employment.

المقدمة

تعد قضية اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمعات عادلة، وهي تتجاوز توفير الرعاية بل تتعداها لضمان المشاركة الفاعلة والمتساوية في كافة مناشط الحياة؛ هذا التحول من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي لحقوق الإعاقة، يضع على عاتق الدول مسؤولية كفالة حقوق هذه الفئة كحقوق إنسانية. وتمثل المشاركة الاقتصادية في الحصول على فرصة عمل لائقة ومستدامة، ركيزة محورية للاندماج الاجتماعي الحقيقي. فهي لا تقتصر على تحقيق الاستقلال المالي فحسب، بعد تعزز كرامتهم الشخصية، والشعور بالانتكاسة.

أولا: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

بالرغم من تزايد الاعتراف الدولي والمحلي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي انعكس في العديد من التشريعات والاتفاقيات الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (sdg 8.5) التي تدعو إلى توفير

CC BY 4.0

العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030، حيث تشكل قضية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في النشاط الاقتصادي المحك الأساسي للعدالة الاجتماعية وتحول مجتمعات النامية من النموذج الطبي الرعائي إلى النموذج الاجتماعي الحقوقي، إلا أنهم مازالوا يواجهون فجوة هائلة في الاندماج المهني. تشير الإحصاءات العالمية إلى أن معدلات البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة تصل ضعف معدلاتها لدى غيرهم، في الدول النامية قد تصل نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفئة إلى ما بين 80% و90% (الأمم المتحدة، 2024)، ووفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية، يقدر أن حوالي 15% من سكان العالم لديهم نوع من الإعاقة. ومع ذلك تشير بعض الإحصائيات إلى أن 50% فقط من ذوي الاحتياجات الخاصة لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة (أخبار الأمم المتحدة. 2022، ص:1). وتتجاوز المشكلة مجرد الأرقام، حيث تكمن جذورها في حواجز اجتماعية وثقافية عميقة، فالصور النمطية، والتحيزات، ونقص الوعي بقدراتهم، بالإضافة إلى التحديات المادية والبيئية، تخلق بيئة غير دامجة تحد منم فرصهم. وفي السياق الليبي ورغم وجود مبادرات حكومية وأهلية متفرقة ودعوات اممية لتعزيز الإدماج، إلا أن غياب البيانات الدقيقة والبحوث المنهجية حول طبيعة وحجم العوائق الثقافية والاجتماعية يجعل من الصعب تصميم سياسات واستراتيجيات فعالة ومبنية على الأدلة. فرغم مصادقة ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فبراير 2018، وإصدار التشريعات النافذة التي تضمن نسبة توظيف لا تقل عن 5% في القطاعات المختلفة، إلا أن الواقع العملي يكشف فجوة هيكلية عميقة بين النص القانوني والممارسة التنفيذية. ونظرا لتزايد أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة أصبح لزاما معها الاهتمام باحتياجاتهم وتبني مشروع يساهم في مساعدتهم. وفق لتقرير للأمم المتحدة الذي أ عدته عام (2021) يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا يتراوح بين (2.9 و14.3) بالمائة من عدد السكان. وقد صادقت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق ذوي الإعاقة في فبراير/2018، وهذا يتطلب من الجميع العمل على تعزيز وحماية وكفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ينص تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الدفاع عن الكرامة والحريات وتحقيق العدالة للجميع. وبناً على التحليل القُطري المشترك الذي أعدته الأمم المتحدة في العام 2021، يقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا بما يتراوح بين 2.9 و14.3 بالمائة من عدد السكان، مع ملاحظة وجود العديد من الإعاقات مدى الحياة جراء النزاع (اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة. 2022، ص:1). كما لوحظ تزايد أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة أصبح لزاما معها الاهتمام باحتياجاتهم وتبني مشروع يساهم في مساعدتهم (عماد سالم.2023، ص1). عليه تتحدد مشكلة الدراسة استنادا للنموذج الاجتماعي إلى تفكيك الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي يصنعها المجتمع الليبي والتي تحول دون استثمار طاقات هذه الفئة في سوق العمل.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية هي:

1- تعزيز الوعي حول حقوق ذوي الإعاقة في الحصول على وظائف متاحة تساهم في تمتعهم بحياة كريمة.

2-إثراء الأدبيات المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والمهني لذوي الإعاقة.

3- تقديم حلول قابلة للتطبيق تساهم في تمكين هذه الفئة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية.

4- دعم السياسات الوطنية الهادفة إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

CC BY 4.0

أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة من عدة أهداف هي:

1. رصد الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي تضعها بيئة العمل في الجبل الأخضر أمام تمكين ذوي القصور من الأداء المهني.

2. تحليل برامج التدريب والتأهيل المتاحة ومدى ملاءمتها لمتطلبات التوظيف الحديث.

3. تقديم خارطة طريق واستراتيجيات مبتكرة لتعزيز التمكين والتوظيف الدامج في السياق الليبي.

متغيرات الدراسة البحثية

- المتغير المستقل: العوائق الثقافية والاجتماعية والمؤسسية.

- المتغير التابع: اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة البحثية:

- **ذوي الإعاقة**

اصطلاحا: وقد عرفه الدكتور (عبد الحق حميش) بانه مصطلح للدلالة والتعبير عن كل شخص يوجد لديه نقص في الأداء عن الناس العاديين في أي جانب من جوانب شخصيته بالمقارنة مع الآخرين، مما يستدعي رعايته وخدمته خدمة خاصة، إذ يرى أن مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة يشمل اشخاصاً ابتلاهم الله تعالى بأن افقدهم شيئاً من قدراتهم او حواسهم او عجزوا عن القيام بمصالحهم بسبب الكبر أو المرض أو عوق....الخ الذي حل بهم فأصبحوا غير قادرين على الحركة والعمل والعطاء كغيرهم من الناس مما جعلهم في حاجة الى رعاية وعناية خاصة من اقربائهم و من المجتمع الذي يعيشون فيه(عبد الحق حميش، 2007 . ص: 37-33).

التعريف الاجرائي: هم الأفراد الذين يعانون من حالة التهميش والإقصاء عن سوق العمل الناجمة عن تفاعل القصور البدني أو الحسي أو الذهني للفرد مع البيئات غير الدامجة والاتجاهات الثقافية النمطية في المجتمع.

- **الاندماج الاجتماعي**

اصطلاحا: الاندماج بمعناه العام هو التنوع أو عدم التماثل بين الناس من جهة، وبوجود إرادة عند هؤلاء الناس بإقامة نسيج اجتماعي مشترك من الجهة الأخرى، ويترتب عليه أن تحقيق الاندماج الاجتماعي يتطلب توفير الفرص لكي ينخرط الناس في هذا النسيج الاجتماعي وبناء مهاراتهم لكي يستطيعوا الاستفادة من هذه الفرص عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب والاعلام (عبد الحي، 2018).

التعريف الإجرائي: هو عملية التفاعل والمشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة ممن تم تأهيلهم في بيئة العمل العامة، بحيث يتلقون فرص التوظيف والمساواة في الأجر والترقيات، ويتفاعلون بشكل مستمر وإيجابي مع زملائهم الأسوياء وغدارة العمل، مما يعكس تحولاً في النظرة المجتمعية والثقافية اتجاههم من التهميش إلى التمكين.

CC BY 4.0

- **العوائق الثقافية الاجتماعية**

اصطلاحا: عرف الجواهري المعوقات بأنها: العمليات التي تحد من الفاعلية والانجاز وقد تكون معوقات مادية أو بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية (الجواهري و واخرون، 1998).

التعريف الإجرائي: هو مجموعة الاتجاهات السلبية والمعتقدات الخاطئة والممارسات التمييزية وهياكل الإقصاء غير المادية التي تمنع أو تحد من مشاركة الشخص ذي الإعاقة في سوق العمل بشكل كامل ومتساوي.

- **التدريب المهني**

اصطلاحا: هو التعليم والتدريب بغرض تزويد الناس بالمهارات القابلة للتطبيق بالكفاءة (شمس، عبدالنبي احمد عبدالنبي، و ياسر منير عبد الظاهر، 2018).

-التوظيف الدامج

اصطلاحا: نصت المادة 27 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على أن لكل شخص ذي إعاقة الحق في العمل في مكان عمل "مفتوح ودامج ذو إمكانية وصول"(Arabic) .

التعريف الإجرائي: هو عملية منهجية ومستدامة تضمن توظيف الأشخاص ضمن سوق العمل المفتوح، على أن يتم ذلك من خلال تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وإزالة الحواجز البيئية والمؤسسية والثقافية، وتوفير الترتيبات التيسرية المعقولة في مكان العمل المادي والتقني مع ضمان حصولهم على نفس حقوق زملائهم غير ذوي الإعاقة.

تساؤلات الدراسة

1. ما طبيعة الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي تضعها بيئة العمل في الجبل الأخضر أمام تمكين ذوي القصور من الأداء المهني؟
2. هل تتنوع طبيعة العوائق بتنوع متغير الإعاقة (حركية-سمعية-بصرية-ذهنية) والبيانات الديموغرافية؟
3. ما الاستراتيجيات المبتكرة الكفيلة بالارتقاء بمستوى التمكين والاندماج الوظيفي؟

ثانيا": الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية: هذه الإجراءات تشمل الآتي:

أ: نوع المنهج المستخدم في الدراسة البحثية: لا شك أن المنهج الوصفي التحليلي يمد الدارس بقدر وفير من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة، أو الظاهرة المدروسة، والتي تساعد الباحثين الأخرين على انتقاء بحوث يرونها جديرة بالدراسة، كما أن المنهج الوصفي يصف الظاهرة بصورة منفصلة عن المحيط الاجتماعي، والظواهر الأخرى المحيط بها (معن خليل عمر. 2004، ص:139). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالتصميم المختلط حيث تم استخدام الأدوات الكمية (الاستبيان) لحصر اتجاهات عينة ذوي الإعاقة، والأدوات الكيفية (المقابلة الشبه موجهة) مع المشرفين وارباب العمل لتفسير الأرقام وتوليد الحلول التنفيذية.

ب: تحديد الإطار المرجعي (مجتمع الدراسة): في لغة العلوم الإنسانية مجتمع الدراسة هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات (موريس أنجرس. 2006، ص:

CC BY 4.0

299). تحدد مجتمع الدراسة الكلي بالحالات المسجلة رسميا لدى الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي- فرع الجبل الأخضر، والتي بلغت وفق التحديث الإحصائي النهائي (2700حالة).

نوع الإعاقة	ذكور	إناث	المجموع الكلي	النسبة المئوية %
الإعاقات الحركية والشلل (مقعد، شوكي، طرف واحد، رباعي، تخشبي..)	609	385	994	%36.81
الإعاقة الذهنية والعقلية(تخلف عقلي شديد ومتوسط)	347	288	662	%24.52
الإعاقات العصبية والضمور والخزل	267	233	500	%18.52
الإعاقة السمعية (ضعاف السمع، أصم، أبكم)	155	106	261	%9.67
حالات البتر والتكسرات	137	40	177	%6.56
الإعاقة البصرية (الكفيف، ضعيف البصر)	97	40	137	%5.07
المجموع العام لمجتمع الدراسة	1639	1061	2700حالة	%100

(المصدر: إحصائية الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بالجبل الأخضر، المعالجة إحصائيا من قبل الباحثة، 2024).

ج: طريقة اختيار العينة: عرفت العينة بأنها جزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد خاصة بحيث تكون العينة المسحوبة ممثلة قدر الإمكان لمجتمع الدراسة (محمد عبد العال النعيمي، وآخرون.2015، ص 78). سحب عينة طبقية عشوائية، بنسبة تمثل قدرها (5.5%) من المجتمع الكلي، ليكون قوام العينة الميدانية (150) فرد من ذوي الإعاقة، مما يضمن التمثيل الإحصائي الدقيق لجميع فئات الإعاقة من الجنسين.

ج: مصادر جمع البيانات: تتحدد أهم المصادر اللازمة لجمع البيانات في هذه الدراسة على النحو التالي:

1_المصدر الوثائقي: هي الدراسات والبحوث والنشرات التي تم الحصول عليها لإثراء الجانب النظري من الدراسة.

2_المصدر البشري: هم عينة الدراسة.

و: أداة جمع البيانات (استمارة الاستبيان- المقابلة شبه الموجه): الاستبيانات أكثر الطرق الشائعة في جمع البيانات والمعلومات من المشاركين، وقد تزايد استخدام الاستبيان خلال القرن العشرين كوسيلة لجمع البيانات الاجتماعية، مع التطور المتزايد لتحليل البيانات الإحصائية حيث ساعدت الباحثين على التعامل مع كم هائل وأعداد ضخمة من البيانات (بوب ماتيوس، ليز روس. 2016، ص:414).

تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان (مقياس ليكرت الخماسي)، أداة استمارة المقابلة شبه الموجه، في الحصول على بياناتهما الميدانية حول موضوع دراستها، وتم عرضها على عدد من المحكمين من تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس والإعلام.

الدراسات السابقة

1-دراسة (ألإسكوا، 2025): حملت هذه الدراسة عنوان: واقع وتحديات العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وتونس ولبنان والمغرب، حيث هدفت إلى تحليل العوائق التي تحول دون انخراط الأشخاص ذوي

CC BY 4.0

الإعاقة بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل، تقدم تحليلاً مقارنا" للتحديات التي تواجه ذوي الإعاقة في سوق العمل في سياق عربي مشابه للسياق الليبي، وتؤكد على الفجوة بين التشريعات والتطبيق الفعلي. أما أبرز نتائج هذ الدراسة: 85% من المستجيبين واجهوا تحديات في البحث عن عمل. أيضا أن 60% يرون أن أصحاب العمل غير واعيين بحقوق ذوي الإعاقة. وجود فجوة كبيرة بين التشريعات والممارسة الفعلية.

2- دراسة (فياض و أبو الليل، 2025): هدفت الدراسة للتعرف إلى فعالية برنامج إرشادي في تحسين مهارات التمكين الوظيفي لطلبة الجامعة من ذوي الإعاقة، وتم تحديد عينة البحث التي تكونت من 10 طلاب من ذوي الإعاقة الجسمية. اعتمد البحث التصميم التجريبي ذي المجموعة الواحدة ومقياس مهارات التمكين الوظيفي لطلبة الجامعة، وأظهرت نتائج البحث فعالية الإرشادي في تحسين مستوى مهارات التمكين الوظيفي لدى طلبة الجامعة من ذوي الإعاقة. كما بينت عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى تلك المهارات وفقا لمتغير نوع الإعاقة.

3-دراسة (القحطاني و الداعج، 2020): تركز هذه الدراسة على فئة الإعاقة الفكرية وتحدد المعوقات من منظور أولياء الأمور (المجتمع، الأسرة، زملاء العمل)، حيث تهدف للتعرف على أهم معوقات التمكين الوظيفي للطلاب ذوي الإعاقة في سوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: أن أهم معوقات التمكين الوظيفي لذوي الإعاقة الفكرية في سوق العمل تمثلت في المعوقات المتعلقة بالمجتمع، يليه الأسرة، ثم زملاء العمل، وأن أهم الحلول هي أنشاء جهة تهتم بتوظيف ذوي الإعاقة، وإنشاء جهة رقابية تقوم بالإشراف والمتابعة.

_ أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهرية تعزز من أهمية الموضوع: الهدف العام وهو السعي نحو تحسين فرص الدمج المهني والتمكين الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة. أيضا المتغيرات المستقلة وهي التركيز على (المعوقات الاجتماعية والثقافية وتنظيميه) كعامل أساسي يعيق عملية الدمج. كذلك تتشابه في استخدام الاستبيانات والمقابلات كأدوات لجمع البيانات.

_أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية على السياق الجغرافي، ركزت الدراسات السابقة على دول مثل تونس ولبنان والأردن والسعودية، بينما ركزت الدراسة الحالية بشكل محدد على السياق الليبي (مدينة البيضاء) وهو سياق له خصوصية ثقافية واقتصادية متأثرة بمرحلة ما بعد النزاع، كذلك اختلفت في منهجية حيث اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج المسحي أو التجريبي، في حين اعتمدت الدراسة الحالية على دراسة الحالة الكيفية المتعمقة. أما من ناحية التركيز الموضوعي فقد ركزت دراسة فياض على البرامج الإرشادية كحل وحيد، في حين ركزت الدراسة الحالية على الاستراتيجيات المبتكرة بشكل أوسع.

-الفجوة البحثية: تمثل الفجوة البحثية المساحة التي لم تغطها الدراسات السابقة، وتسعى الدراسة الحالية لملئها، وهي كالتالي:

-الفجوة المكانية: ندرة الدراسات الحديثة التي تناولت معوقات الدمج المهني في البيئة الليبية تحديدا"، خاصة في ظل التغيرات التشريعية الأخيرة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قانون 10لسنة2018) والتي تحدد نسبة التوظيف 5%، وتعديلات ليبية على الخدمات، وتأكيدات على حقوقهم في الحياة المستقلة والعدالة، مع التركيز على دمجهم في المجتمع ومكافحة التمييز.

CC BY 4.0

-الفجوة المنهجية: معظم الدراسات السابقة اكتفت بالوصف الكمي، بينما تسد الدراسة الحالية الفجوة من خلال منهج دراسة الحالة، الذي يحلل بعمق قصص نجاح أو فشل واقعية داخل المؤسسات الليبية.

-الفجوة الموضوعية: قلة الدراسات التي ربطت بين العوائق الثقافية والاجتماعية وبين الاستراتيجيات المبتكرة مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كحلول عملية في البيئات النامية.

-فجوة السياسات: تفتقر الدراسات السابقة إلى تقديم خارطة طريق إجرائية تتناسب مع القطاع الخاص الليبي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتقديمه من خلال مقترحاتها.

الخلاصة: تستمد الدراسة الحالية قيمتها العلمية من كونها تطبق مفاهيم التمكين العالمية في بيئة محلية ليبية لم تنل حظها الكافي من البحث والدراسة مستخدمة منهجية مختلطة تجمع بين دقة الأرقام وعمق التجارب الإنسانية.

ثالثا- الاتجاهات النظرية المفسرة للدمج المهني لذوي الإعاقة:

تعتمد الدراسة على النموذج الاجتماعي للإعاقة: يعد هذا النموذج حجر الزاوية في الدراسات الحديثة للإعاقة، فهو يرى أن الإعاقة ليست مشكلة طبية تكمن في الفرد، بل هي نتاج للحواجز المجتمعية (البيئية، التنظيمية، السلوكية) التي تمنع الفرد من المشاركة الكاملة. وتفسر هذه النظرية العوائق الثقافية الاجتماعية في سوق العمل الليبي كقيود يفرضها المجتمع، وليس كعجز ذاتي لدى الشخص ذو الإعاقة (oliver, 2013).

ويقوم هذا النموذج الاجتماعي على تفرقة مبرهنة بين مفهومين أساسيين هما:

*القصور أو الخلل وهو التلف أو العجز الجسدي أو الذهني البيولوجي أو العضوي الذي يصيب الفرد.

*الإعاقة وهي حالة التهميش والحرمان والتقييد المتعمد أو الشبه متعمد التي يفرضها البناء الاجتماعي والاقتصادي على الأفراد ذوي القصور.

ووفقا لهذا المنظور، فإن الإعاقة ليست مشكلة فردية أو مأساة شأنها التطبب والرعاية التضامنية فقط، بل هي بناء اجتماعي ناجم عن فشل البيئات والهياكل الاجتماعية والمؤسسية والثقافية في استيعاب التنوع البشري. وبالتالي فإن عجز الشخص الكفيف أو المقعد عن الاندماج في سوق العمل في البيئة الليبية لا يرجع إلى كف بصره أو شلل اطرافه، بل يرجع إلى وجود حواجز مجتمعية بيئية، ثقافية مؤسسية مثل بيئات العمل غير المجهزة أو الصور النمطية أو التحيزات في التوظيف، تمنعه من المشاركة الفاعلة.

رابعا: الإطار النظري والمحاور

***تعريف الإعاقة وأنواعها.**

أبرز تصنيفات ذوي الاحتياجات الخاصة إلى:

1- الإعاقة البصرية: وهي ضعف بصري يؤثر في الأداء سلبا، رغم القيام بالإجراءات الطبية التصحيحية، ويشمل العمى وضعف البصر (خصاونة، أبو شعيرة، والغباري.2010).

2-الإعاقة الحركية وتشمل:

CC BY 4.0

أ: حالات الشلل الدماغي: وهي عبارة عن عجز في الجهاز العصبي منطقة الدماغ، وينتج عنه شلل يصيب إما الأطراف الأربعة جميعها أو الأطراف السفلية فقط، أو يصيب جانبًا واحدًا من الجسم، سواء الجانب الأيمن أو الجانب الأيسر، وهذا الشلل ينتج عنه فقدان القدرة على التحكم في الحركات الإرادية المختلفة.

ب: مرض ضمور العضلات التدهوري وهو مرض وراثي يبدأ بإصابة العضلات الإرادية في الأطراف الأربعة للمريض، ثم يتحول فيصيب بقية العضلات اللاإرادية.

ج: حالات انشطار أو حدوث شق في فقرات العمود الفقري تصيب الخلايا الحيوية في النخاع الشوكي بإصابة بليغة عندما تخرج أجزاء منها وتتعطل وظائفها الأساسية كليا أو جزئيا.

د: التشوهات الخلقية المختلفة: وهي عبارة عن تشوهات خلقية مختلفة تحدث لأسباب وراثية أو لأسباب غير وراثية، وتكون أثناء الحمل غير الطبيعي، وتصيب المفاصل أو العظام، وتظهر هذه التشوهات إما في صورة نقص في نمو الأطراف، أو اعوجاج غريب في العظام.

ه: حالات أخرى ذات تشخيصات مختلفة: عبارة عن حالات مختلفة هي كالتالي: (شلل أطفال، هشاشة عظام، اختلال في الغدد الصماء، أمراض نخاع شوكي، أمراض أعصاب طرفية مزمنة، أمراض مزمنة أخرى تصيب الأوعية الدموية) (طارق عبد الرؤوف. ربيع عبد الرؤوف، 2008: ص15).

خامسا: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

أ- تحليل إجابات المبحوثين

***تفكيك العوائق الثقافية (المواقف والمعتقدات):** أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للعوائق الثقافية بلغ (3.92)، وهو مستوى مرتفع، مما يدل على أن الصور النمطية والمعتقدات السلبية مازالت تشكل عائقا حقيقيا أمام اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. حيث أن أكثر الفقرات تأثيرا: الاعتقاد بعدم كفاءة ذوي الإعاقة للعمل، أيضا الخوف من نظرة المجتمع. يظهر التحليل السوسيولوجي أن المجتمع المحلي مازال ينظر للقصور الوظيفي من منظار" النموذج الطبي الرعائي أو النموذج الخيري"، حيث يختزل الفرد إعاقته ويتعامل معه كعالة أو متلقي للمعونات التضامنية، بدلا من كونه مسهما اقتصاديا ذات حق حيث تفرض هذه الفكرة التهميشية وصمة اجتماعية تعزل أصحاب القصور الحركي والسمعي والبصري عن المنافسة العادلة.

***تفكيك العوائق البيئية والمؤسسية (الحواجز المادية والتشريعية):** بلغ المتوسط الحسابي (3.78)، مما يشير إلى وجود عوائق مؤسسية واضحة، خاصة ضعف فرص التدريب وعدم تهيئة بيئة العمل. تؤكد النتائج الميدانية أطروحة أوليفر بأن البيئة العمرانية والمؤسسية مصممة فقط للأشخاص ذوي الأجسام النمطية "التحيز للجسد السليم"، غياب الترتيبات التيسيرية في بيئات العمل، عدم تكييف الوسائل التقنية في المؤسسات، عدم تفعيل نسبة التوظيف القانونية (5%)، هي أدوات إقصاء بنيوي تحول القصور الجسدي إلى إعاقة اجتماعية كاملة تحرمهم التواجد في الفضاء العام.

* **التمكين عبر الاستراتيجيات المبتكرة (تفكيك الحواجز بدلا من علاج الفرد):** أظهرت النتائج متوسطا مرتفعا نسبيا (3.65)، مما يعكس رغبة عالية لدى المبحوثين غي العمل، وقدرتهم على الاستفادة من التدريب والتكنولوجيا إذا توفرت الفرص المناسبة. وتثبت هذه النتيجة الفرضية المركزية للنموذج الاجتماعي عندما ترفع الحواجز البيئية والمؤسسية عبر أدوات التحول الرقمي والتكنولوجيا التكيفية والتوظيف الدامج، يتلاشى الأثر المعيق للقصور البدني، ويغدو الفرد قادرا على الإنتاج بفاعلية متساوية مع غيره.

CC BY 4.0

سادسا: نتائج الدراسة ومناقشتها

أ. تحليل المحاور الرئيسية:

***المحور الأول: العوائق الثقافية (المتوسط الحسابي: 3.92 - درجة مرتفعة):** تصدّر هذا المحور العوائق الأخرى، حيث أجمع المبحوثين على أن الصور النمطية السلبية، والنظرة الدونية لقدراتهم الإنتاجية، والخوف من الوصمة الاجتماعية شكلت الحائل الأساسي دون تقدمهم لفرص العمل المتاحة في السوق المحلي.

***المحور الثاني: العوائق الاجتماعية والمؤسسية (المتوسط الحسابي: 3.78 - درجة مرتفعة):** كشفت النتائج عن غياب الترتيبات التيسيرية والتهيئة البيئية للمباني والمؤسسات، وصعوبة مواصلات النقل، إلى جانب ضعف وعي أرباب العمل بالتشريعات المتمثلة في نسبة التوظيف المحددة قانوناً.

***المحور الثالث: جاهزية التدريب والتمكين (المتوسط الحسابي: 3.65 - درجة متوسطة إلى مرتفعة):** أبدت العينة رغبة عالية واستعداداً ذاتياً لاكتساب المهارات التقنية والمهنية المبتكرة متى ما توفرت برامج تدريبية تكييفيه ملائمة لنوع الإعاقة.

***المحور الرابع: مستوى الاندماج الفعلي في سوق العمل (المتوسط الحسابي: 3.21 - درجة متوسطة/منخفضة):** يعكس هذا المتوسط تدني نسبة الموظفين الفعليين واستمرار احتجاز هذه الفئة في دائرة المساعدات والمعاشات التضامنية الشهرية بدلاً من التمكين الاقتصادي المباشر.

ب. المناقشة في ضوء المقاربة النظرية والدراسات السابقة:

تتفق هذه النتائج كلياً مع مفاهيم **النموذج الاجتماعي للإعاقة (Social Model of Disability - Oliver, 2013)**، حيث أثبت البناء الإحصائي أن المعوقات الهيكلية والتنظيمية والمواقف المجتمعية هي التي "تعيق" الفرد، وليس عهده أو قصوره البدني أو الحسي الذاتي. كما تنسجم مع **نظرية الوصمة الاجتماعية**، إذ تعمل الأحكام المسبقة لدى مسؤولي التوظيف على تحييد طاقات ذوي الإعاقة وإبقائهم في أطراف النشاط الاقتصادي.

سابعا: الاستراتيجيات المبتكرة والتوصيات

-**التحول الرقمي والعمل عن بُعد:** استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والحلول البرمجية لتمكين أصحاب الإعاقات الحركية والبصرية من أداء مهامهم الوظيفية من المنزل، بما يتجاوز عوائق البيئة المادية وصعوبة المواصلات.

-**تطوير مخرجات المؤسسات التأهيلية:** تفعيل الشراكة بين صندوق التضامن الاجتماعي (ومؤسساته كـ "مدرسة الجبل للصم" و"مدرسة الإشراقة") وبين مؤسسات القطاع الخاص لتقديم برامج تدريبية مرتبطة متطلبات السوق الفردي والرقص.

-**تفعيل الرقابة التشريعية وسجل التوظيف الدامج:** إلزام المؤسسات العامة والخاصة بتطبيق نسبة الـ 5% القانونية المقررة، وإنشاء منصة وطنية لتسجيل وحصر مهارات ذوي الإعاقة وربطها بفرص العمل المتاحة.

CC BY 4.0

المراجع باللغة العربية

1. -**الأمم المتحدة.** (2022). *الوصول إلى التكنولوجيا الشاملة والأشخاص ذوو الإعاقة*. أخبار الأمم المتحدة، 1-3.
2. -**الأمم المتحدة.** (2024). *تقارير أهداف التنمية المستدامة والعمل اللائق (SDG 8.5)*. منشورات الأمم المتحدة.
3. -**بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.** (2022). *التحيل القُطري المشترك لعام 2021: واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا*. منشورات اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. -**الجواهري، محمد، وآخرون.** (1998). معجم *مصطلحات العلوم الاجتماعية*. دار المعرفة الجامعية.
5. -**خصاونة، محمد، وأبو شعيرة، خالد، والغباري، ثائر.** (2010). *مقدمة في التربية الخاصة*. دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
6. -**سالم، عماد.** (2023). *التعليم التقني والمهني وآفاق التمكين الوظيفي لدى الشباب*. مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، 15(2)، 45-62.
7. -**شمس، عبد النبي أحمد، وعلي، ياسر منير عبد الظاهر.** (2018). *التدريب المهني ومتطلبات سوق العمل المعاصر*. دار الفكر العربي.
8. -**عبد الحق، حميش.** (2007). *حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الشريعة الإسلامية والتشريعات الحديثة*. مجلة الشريعة والقانون، 22(31)، 25-58.
9. -**عبد الحي، رمزي أحمد.** (2018). *الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة: رؤية معاصرة*. دار التعليم الجامعي.
10. -**عمر، معن خليل.** (2004). *مناهج البحث في علم الاجتماع*. دار الشروق للنشر والتوزيع.
11. -**القحطاني، نورة، والداعج، حنان.** (2020). التمكين الوظيفي لذوي الإعاقة الفكرية في سوق العمل من وجهة نظر أولياء أمورهم في مدينة الرياض. *المجلة الدولية للتربية الخاصة*، 5(1)، 112-135.
12. -**ماتيوس، بوب، وروس، ليز.** (2016). *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: دليل عملي* (ترجمة: محمد فاضل). دار المريخ للنشر.
13. -**أنحرس، موريس.** (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية* (ترجمة: بوزيد صحراوي). دار القصبة للنشر.

2. المراجع باللغة الإنجليزية

1. **Oliver, M.** (2013). The Social Model of Disability: Thirty Years On. *Disability & Society*, 28(7), 1024–1026.
2. **United Nations.** (2018). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD)*. Article 27: Work and Employment. UN Publications.

CC BY 4.0